



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

يونيو | 2024

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

www.centralbank.ae

جدول المحتويات

4 موجز تنفيذي

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

4 1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة
6 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
8 3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

11 1-2 النمو الاقتصادي
13 2-2 التحليل القطاعي
15 3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

17 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
18 2-3 التطورات المصرفية
19 3-3 التطورات المالية
20 4-3 تطورات قطاع التأمين

موجز تنفيذي

ظلت حالات عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي مرتفعة، مع وجود تأثيرات متباينة محتملة على الاقتصاد الإماراتي. وعلى الرغم من قيام صندوق النقد الدولي بتعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للارتفاع إلى 2.7% في عام 2024، تُظهر البيانات الأخيرة تباطؤ نمو محتمل يُقدر بنحو 1.8%. ومن المتوقع أيضاً أن يتباطأ النمو في الصين وغيرها من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض استهلاك القطاع الخاص.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يواصل التضخم العالمي تراجعته، في حين تتجم مخاطر عن التضخم من ارتفاع تكاليف النقل واختلال سلسلة السلع المعروضة بسبب عوامل جيوسياسية. واستناداً إلى الطبيعة المتغيرة للتضخم في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سيتم خفض أسعار الفائدة على امتداد فترات زمنية مختلفة، كما حصل في خفض أسعار الفائدة في أوروبا. ويمكن أن يؤدي الفارق في سعر الفائدة إلى مواصلة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع قيمة الدرهم الإماراتي، والذي سيساهم في تخفيف التضخم في دولة الإمارات، مع تأثير لا يكاد يُذكر على القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.

وعلى الرغم من التراجع العالمي في التجارة الدولية، بلغ إجمالي تجارة السلع الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في عام 2023 أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث تجاوز 2.4 تريليون درهم، بدعم من تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الثنائية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الأداء القوي للتجارة الخارجية في عامي 2024 و2025، مما سيحافظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات، والذي من المتوقع أن يصل إلى 3.9% في عام 2024، ويتسارع أكثر ليصل إلى 6.2% في عام 2025. ويستند نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات أيضاً إلى قرار منظمة أوبك+ بشأن حصص الإنتاج، وهو ما يخضع لأداء غير مؤكد للاقتصاد العالمي. ويظل الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً للغاية، حيث من المتوقع أن يظل النمو بحدود 5.4% في عامي 2024 و2025.

وظل القطاع العقاري يتمتع بحيويته في مختلف أنحاء الدولة، وواصل عدد معاملات بيع العقارات السكنية في أبوظبي ارتفاعه، مما أدى إلى ارتفاع متوسط أسعار مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي ودبي بين شهري يناير وإبريل بنسبة 3.3% و13.9% على أساس سنوي على التوالي. كما أظهر قطاعا النقل والسياحة أداءً قوياً للغاية، حيث ارتفع عدد السياح بنسبة 11% في الربع الأول من عام 2024، وزادت حركة المسافرين في مطاري أبوظبي ودبي الدوليين بنسبة 36.0% و8.4% على أساس سنوي على التوالي.

وفي ظل العوامل العالمية والمحلية، يتوقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن يبلغ معدل التضخم في دولة الإمارات لعام 2024 نسبة 2.3%، مقارنة بمعدل 1.6% في عام 2023، بسبب الزيادة المعتدلة في أسعار السلع الأساسية والأجور والإيجارات. وفي عام 2025، من المتوقع أيضاً أن يبلغ معدل التضخم 2.3%، ويعزى ذلك أساساً إلى العنصر الغير قابل للتداول في سلة مكونات التضخم مع ارتفاع الطلب المحلي، واحتمال انخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم.

وتماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، حافظ المصرف المركزي على سعر الفائدة الأساسي الخاص به (سعر الأساس) دون تغيير منذ شهر يوليو 2023 عند 5.4%، مع متوسط سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة عند 22 نقطة أساس دون سعر الأساس، مما يعكس استدامة الاحتياطيات الفائضة. ودعم النمو القوي لودائع القطاع المصرفي بنسبة 15.2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024 استمرار ظروف التمويل والسيولة المواتية، وواصلت محفظة قروض النظام المصرفي توسعها بنسبة 8% على أساس سنوي في الربع الأول من العام، وسط قدرة ائتمانية مصرفية وفيرة، كما ظل النظام المصرفي الإماراتي يتمتع بمرونته، مع وجود مصدات كافية لحماية رأس المال والسيولة.

وخلال الربع الأول من عام 2024، ارتفعت أسعار الأسهم في دبي بنسبة 25.4% على أساس سنوي وانخفضت في أبوظبي بنسبة 3.6% على أساس سنوي نتيجة لهبوط أسهم بعض الشركات الكبرى التي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول دون قيود. وشهدت علاوات مبادلات مخاطر الائتمان لأبوظبي ودبي مزيداً من التراجع على خلفية عوامل أساسية قوية. وسجل قطاع التأمين زيادة في إجمالي الأقساط المكتتبه بنسبة 18.5% على أساس سنوي، وفي إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 18.3% في الربع الأول من عام 2024. وارتفعت المخصصات الفنية بنسبة 6.9% على أساس سنوي، مع استمرار رسملة قوية للقطاع ككل في نهاية الربع السنوي، وتسجيل كفاية في رأس المال ونسب الأرباح.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة

من المتوقع أن يظل النمو في الأسواق الناشئة ثابتاً عند 4.2% في عام 2024، مع انتعاش النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من 0.5% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024

من المتوقع أن يتسارع النمو في الاقتصادات المتقدمة بشكل طفيف من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024، ثم إلى 1.8% في عام 2025

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي مستقرًا عند 3.2% في عامي 2024 و2025

الاقتصاد العالمي

عدّل صندوق النقد الدولي تقديرات النمو العالمي لعام 2024 بارتفاع طفيف إلى 3.2% في تقريره بشأن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أبريل 2024، ويتوقع نفس معدل النمو في عام 2025. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة، يظل النمو العالمي المتوقع لعامي 2024 و2025 دون المتوسط السنوي التاريخي البالغ 3.8% بين عامي 2000 و2019. ويرجع هذا النمو البطيء إلى السياسات النقدية المحكمة، وسحب الدعم المالي، وانخفاض النمو الأساسي في الإنتاجية. وفي حين من المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة زيادة طفيفة في النمو، فمن المتوقع أن تحافظ الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على نمو مستقر خلال عامي 2024 و2025، مع وجود اختلافات فيما بين المناطق.

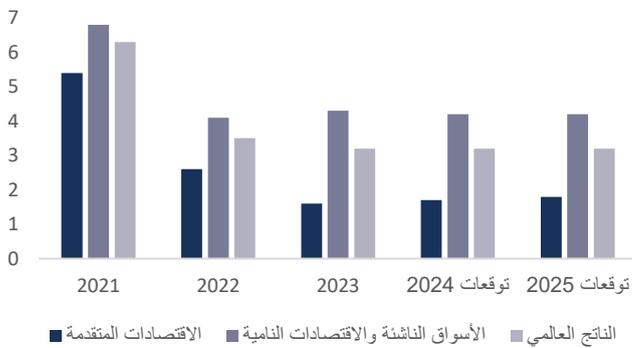
الاقتصادات المتقدمة

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يتوقع صندوق النقد الدولي تسارعاً طفيفاً في النمو الاقتصادي، من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024، ثم إلى 1.8% في عام 2025. ويعزى التعديل للارتفاع في عام 2024 بنسبة 0.2 نقطة مئوية بشكل أساسي إلى تعديل توقعات النمو في الولايات المتحدة والانتعاش في منطقة اليورو من النمو المنخفض الذي حدث في عام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في الولايات المتحدة إلى 2.7 نقطة مئوية في عام 2024 قبل أن يتباطأ إلى 1.9 نقطة مئوية في عام 2025، بسبب التشديد النقدي التدريجي والتراجع في سوق العمل، مما سيؤدي لانخفاض الطلب الإجمالي. كما قد تخضع آفاق النمو في الولايات المتحدة لتعدلات باتجاه الانخفاض، في ضوء البيانات الأكثر ضعفاً في الأونة الأخيرة. وتشير النشرة الاقتصادية الصادرة عن بلومبيرج حالياً بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني في الولايات المتحدة إلى نمو سنوي بنسبة 1% على أساس ربع سنوي، منخفضاً من 1.6% في الربع الأول. ويتماشى هذا التوقع مع وجهة النظر القائلة بأن اقتصاد الولايات المتحدة بدأ بالتراجع تدريجياً، ويتحرك نحو مسار يتوافق مع تحقيق الهدف المرصود للتضخم.

ومن المتوقع أن يشهد النمو في منطقة اليورو انتعاشاً من معدله المنخفض في عام 2023 البالغ 0.4% تقريباً، والذي تأثر بشكل كبير بقرية من الصراع بين روسيا وأوكرانيا، إلى 0.8% في عام 2024، ثم إلى 1.5% في عام 2025. ومن المرجح أن يكون هذا الانتعاش مدفوعاً بزيادة استهلاك الأسر مع تضاؤل الصدمات التي تحدثها أسعار الطاقة، كما يساعد تراجع التضخم في تعزيز نمو الدخل الحقيقي.

وبالنسبة لاقتصادات متقدمة أخرى، فمن المتوقع أن يشهد النمو في المملكة المتحدة ارتفاعاً من النسبة المتواضعة البالغة 0.1% في عام 2023 إلى 0.5% في عام 2024، مع تضاؤل التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 1.5% في عام 2025، بفضل تخفيف الظروف المالية وانتعاش الدخل الحقيقي مع تراجع التضخم. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في اليابان من النسبة المقدره البالغة 1.9% في عام 2023 إلى 0.9% في عام 2024، ثم يرتفع قليلاً إلى 1% في عام 2025. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع تأثير العوامل التي عززت النمو في عام 2023، مثل الارتفاع الكبير في السياحة.

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- إبريل 2024.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الأول 2024 (على أساس سنوي)	الربع الرابع 2023 (على أساس سنوي)	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022
-	3.2	3.2	3.2	3.2	3.5
-	1.6	1.8	1.7	1.6	2.6
3.0	3.1	1.9	2.7	2.5	1.9
0.4	0.1	1.5	0.8	0.4	3.4
0.2	-0.2	1.5	0.5	0.1	4.3
-0.2	1.2	1.0	0.9	1.9	1.0

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- إبريل 2024، الهيئات الوطنية

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ثابتاً عند 4.2% لعام 2024 و2025. ويعزى هذا الاستقرار إلى التباطؤ في آسيا الناشئة والنامية، والذي يقابله ارتفاع في معدلات النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتحديداً، من المتوقع أن ينخفض النمو في آسيا الناشئة والنامية من النسبة المقدرة البالغة 5.6% في عام 2023 إلى 5.2% في عام 2024، ثم إلى 4.9% في عام 2025، مما يُمثل تعديلاً لارتفاع طفيف عن تحديثات آفاق الاقتصاد العالمي في شهر يناير 2024. وفي أوروبا الناشئة والنامية، من المتوقع أن يبلغ النمو 3.2% في عام 2023 و3.1% في عام 2024 ومن المتوقع أن يتراجع إلى 2.8% في عام 2025، بعد تعديل للارتفاع بنسبة 0.5% نقطة مئوية لعام 2023 و0.3% نقطة مئوية لعامي 2024 و2025 منذ تحديث آفاق الاقتصاد العالمي في شهر يناير 2024. وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن ينخفض النمو من النسبة المقدرة البالغة 2.3% في عام 2023 إلى 2% في عام 2024، قبل أن يعود للارتفاع بنسبة 2.5% في عام 2025.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الصين من 5.2% في عام 2023 إلى 4.6% في عام 2024 ثم إلى 4.1% في عام 2025. ويعزى هذا التباطؤ إلى تضائل تأثير الارتفاع الحاد في الاستهلاك والتحفيز المالي في مرحلة ما بعد الجائحة، إلى جانب التحديات المستمرة في القطاع العقاري.

وفي المقابل، من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد الهندي على معدلات نمو قوية تبلغ 6.8% في عام 2024 و6.5% في عام 2025، مدعومة بالطلب المحلي القوي. وفي البرازيل، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي معتدلاً إلى 2.2% في عام 2024، متأثراً بجهود ضبط الأوضاع المالية، والتأثيرات المتأخرة للسياسات النقدية المحكمة، وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، من 0.5% في عام 2023 إلى 2.5% في عام 2024. ويعزى النمو المحدود لاقتصادات دول مجلس التعاون في عام 2023 بشكل رئيسي إلى استمرار عمليات خفض الإنتاج النفطي.

إلا أن القطاعات غير النفطية في العديد من دول مجلس التعاون تشهد نمواً قوياً، مدفوعاً بارتفاع قوي في الطلب المحلي، وزيادة إجمالي تدفقات رأس المال، وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

الربع الرابع 2023 (على أساس سنوي)	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
4.5	4.2	4.2	4.3	4.1	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.2	2.1	2.2	2.9	3.0	البرازيل
6.8	6.5	6.8	7.8	7.2	الهند
5.4	4.1	4.6	5.2	3.0	الصين

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- إبريل 2024.

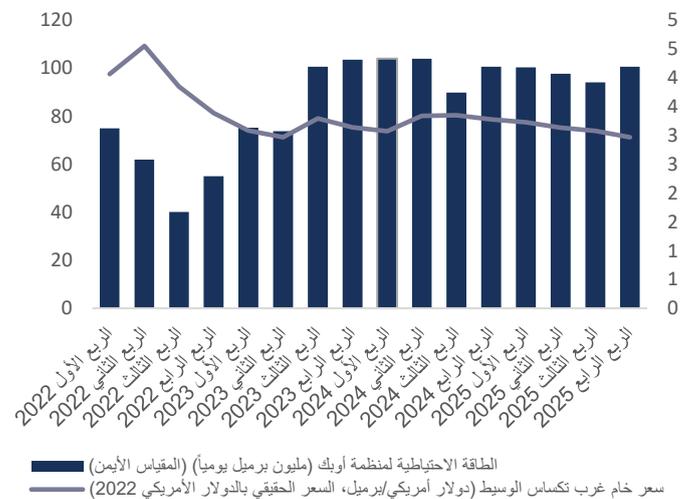
الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
5.2	2.5	0.5	7.9	دول مجلس التعاون الخليجي
6.2	3.9	3.6	7.5	الإمارات*
6.0	2.6	0.8 -	8.7	السعودية
2.0	2.0	1.6	4.9	قطر
3.8	1.4 -	2.2 -	8.9	الكويت
3.1	1.2	1.3	4.3	عمان
3.2	3.6	2.6	4.9	البحرين

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- إبريل 2024، صندوق النقد الدولي.

ملاحظات: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعامين 2022 - 2023 والمصرف المركزي للعامين 2024-2025. يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح للدول الأعضاء.

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

أبقت غالبية البنوك المركزية على أسعار الفائدة دون تغيير، حيث ظل التضخم أعلى من الأهداف المحددة

تراجع التضخم في معظم المناطق، نظراً لانخفاض أسعار الطاقة وتكاليف الغذاء، والسياسات النقدية المحكمة

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024

الأوضاع العالمية

أظهر التضخم العالمي إشارات الاعتدال، حيث وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر إبريل 2024، من المتوقع أن يهبط التضخم العالمي من 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024 وإلى 4.5% في عام 2025. ويعزى تراجع التضخم إلى السياسات النقدية التي لا تزال محكمة، وليونة أسواق العمل، وتضاؤل التأثيرات العابرة الناجمة عن الانخفاضات السابقة في الأسعار النسبية، وخاصة أسعار الطاقة.

الاقتصادات المتقدمة

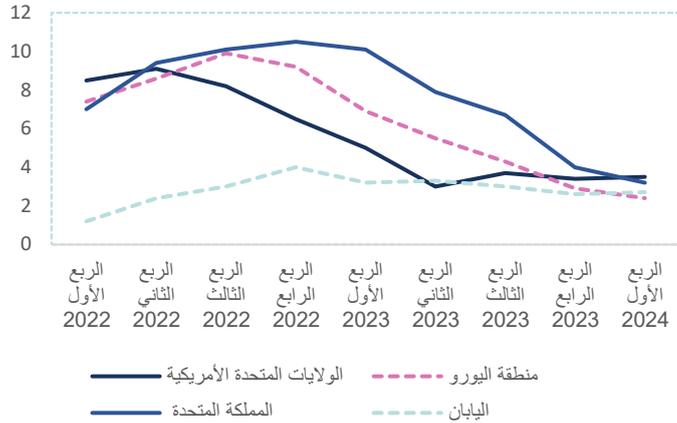
ارتفع التضخم الكلي في الولايات المتحدة بشكل طفيف إلى نسبة 3.5% على أساس سنوي في شهر مارس 2024، من نسبة 3.4% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2023، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والمسكن. إلا أنه، انخفض في شهر إبريل إلى 3.4%. وفي شهر مايو 2024، ظل سعر الفائدة على أموال الفيدرالي الأمريكي عند 5.25-5.5%، ويتوقع السوق خفض سعر الفائدة مرة واحدة مع نهاية العام.

وفي منطقة اليورو، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 2.4% على أساس سنوي في شهر مارس 2024 من 2.9% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2023، مما يعكس زيادات معتدلة في أسعار كل من الغذاء والطاقة. وحافظ البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة الرئيسي الخاص به لعمليات إعادة التمويل الرئيسية دون تغيير عند 4.5% في شهر إبريل 2024. مع ذلك، أشار رئيس البنك المركزي الأوروبي إلى خفض محتمل في سعر الفائدة بشكل يسبق الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وفي المملكة المتحدة، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 3.2% على أساس سنوي في شهر مارس 2024 من 4.0% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار الطاقة والسلع والخدمات الأساسية. وحافظ بنك إنجلترا على سعر الفائدة الخاص به ثابتاً عند 5.25% في شهر مايو، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008.

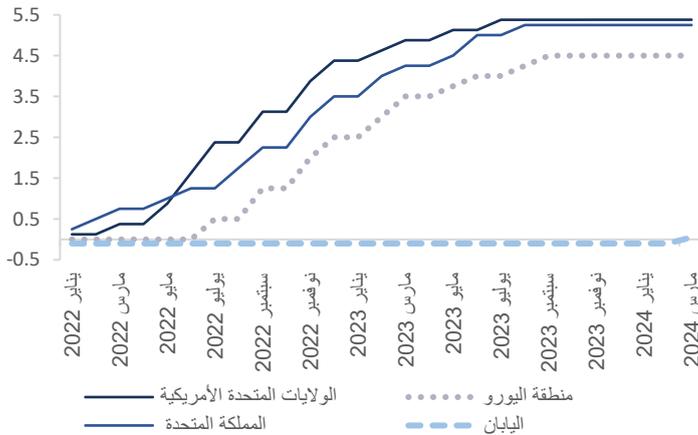
وفي شهر مارس 2024، رفع بنك اليابان سعر الفائدة الخاص به إلى 0.1-0% للمرة الأولى منذ 17 عاماً، حيث ظل معدل التضخم السنوي عند 2.6% على أساس سنوي. مع ذلك، تباطأ التضخم في شهر إبريل أكثر من المتوقع وهبط إلى ما دون هدف البنك المركزي البالغ 2% إلى 1.6%. وخلال الاجتماع المنعقد في شهر إبريل، ظل المعيار المرجعي لسعر الفائدة دون تغيير.

الرسم البياني 3.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



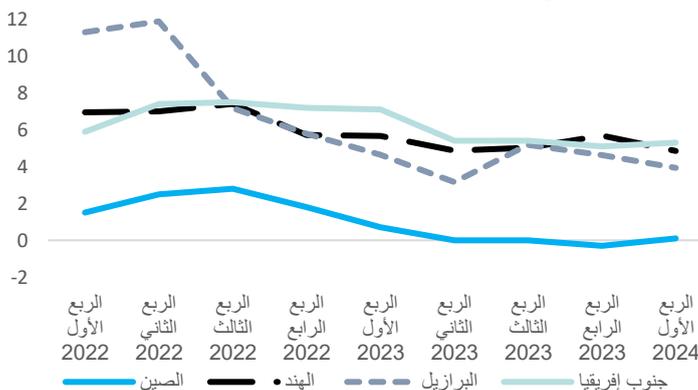
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



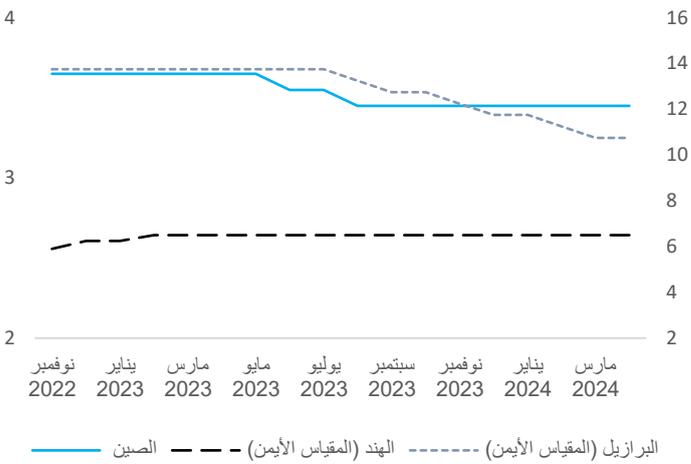
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 5.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



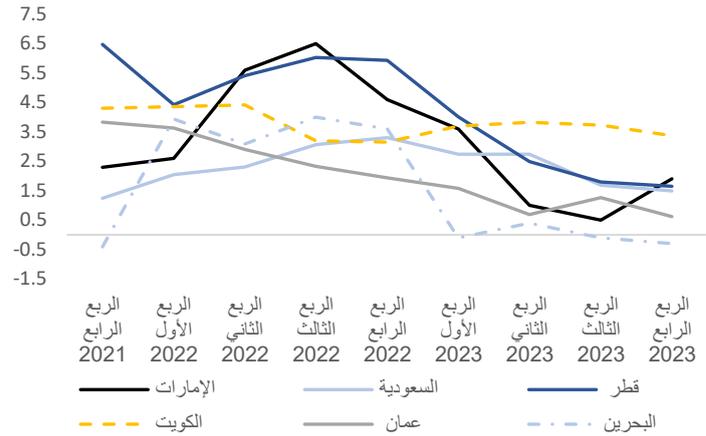
المصدر: بلومبيرغ، جلوبال سورس بارتنرز

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



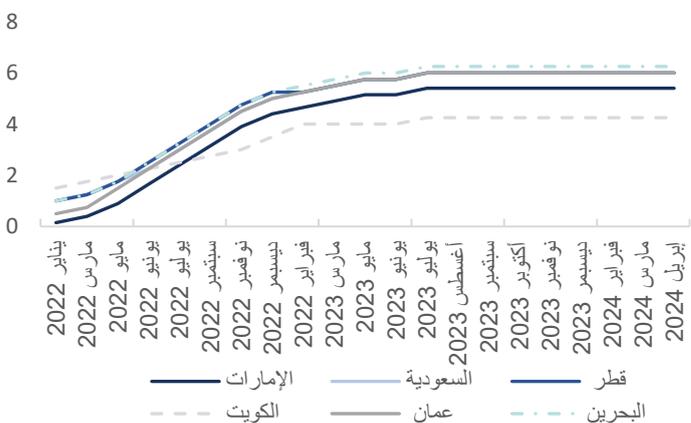
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 7.1. متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي

الرسم البياني 8.1. أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

واصل التضخم في الصين ارتفاعه، مع ارتفاع المعدل السنوي إلى 0.3% على أساس سنوي في شهر إبريل 2024 من -0.3% في ديسمبر 2023. وحافظ بنك الشعب الصيني على المعدل المرجعي الخاص به بشأن الإقراض عند 3.45% في شهر إبريل، وسط انتعاش اقتصادي بطيء وضعف العملة.

وفي شهر إبريل 2024، انخفض التضخم السنوي في الهند إلى 4.8% على أساس سنوي من 5.7% في شهر ديسمبر 2023، ليصل إلى أدنى مستوى له في ستة أشهر. وتشير البيانات الحكومية إلى انخفاض أسعار الوقود والتخفيف الهامشي للتضخم في أسعار الغذاء باعتبارهما المحركين الرئيسيين. وقد يؤدي بدء موجة الحر إلى إعاقة اتجاه التضخم نحو الانخفاض في الشهور القادمة. وخلال اجتماع السياسة النقدية المنعقد في شهر إبريل 2024، أبقى بنك الاحتياطي الهندي على معدل إعادة الشراء المرجعي الخاص به دون تغيير عند 6.5%.

وكان الانخفاض المتواصل في أسعار النقل عاملاً مساهماً في التراجعات الأخيرة في التضخم الذي تمت ملاحظته في البرازيل بنسبة 3.7% على أساس سنوي في شهر إبريل 2024 من 5.7% في شهر ديسمبر 2023. ونتيجة لذلك، خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة المرجعي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 10.75%. وكان هذا التخفيض هو السادس على التوالي بمقدار نصف نقطة مئوية.

وارتفع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية بشكل طفيف إلى 1.6% على أساس سنوي في شهر إبريل 2024، من 1.5% في شهر ديسمبر 2023. وشهدت البحرين زيادة في التضخم بلغت 1.0% على أساس سنوي في شهر مارس 2024 من -0.3% في شهر ديسمبر 2023. وشهدت الدولتين زيادة في التضخم بسبب زيادة أسعار المساكن والغذاء. ولامس معدل التضخم في عمان 0.4% على أساس سنوي في شهر إبريل 2024. إلا أن ذلك كان أقل من معدل 0.6% على أساس سنوي، والذي تم الإعلان عنه في شهر ديسمبر 2023 بسبب انخفاض أسعار النقل. وساهم انخفاض أسعار النقل في انخفاض معدل التضخم في الكويت من 3.4% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2023 إلى 3.0% في شهر مارس 2024. وانخفض معدل التضخم في قطر إلى 0.7% على أساس سنوي في شهر إبريل 2024 من معدل 1.7% في شهر ديسمبر 2023 بسبب انخفاض في المطاعم والفنادق وقطاعات الاتصالات.

وفي شهر إبريل 2024، حافظت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، على أسعار الفائدة الخاصة بها دون تغيير تماشياً مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة. وتجدر الملاحظة إلى أن الكويت، والتي تربط عملتها بسلة عملات غير معلنة، حافظت أيضاً على سعر الفائدة الخاص بها دون تغيير.

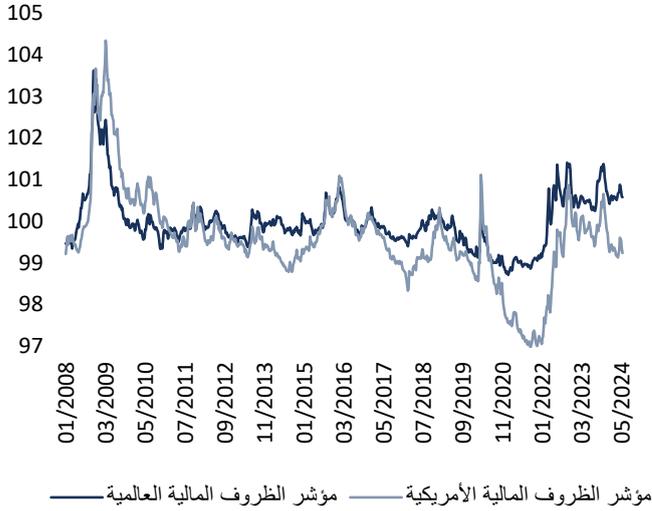
1-3 تطورات الأسواق العالمية

استمرار النمو في الصادرات والواردات غير النفطية لدولة الإمارات في عام 2023

تشهد أسواق السلع الأساسية اتجاهات مختلفة نظراً لعوامل مرتبطة بالطلب وعوامل جيوسياسية

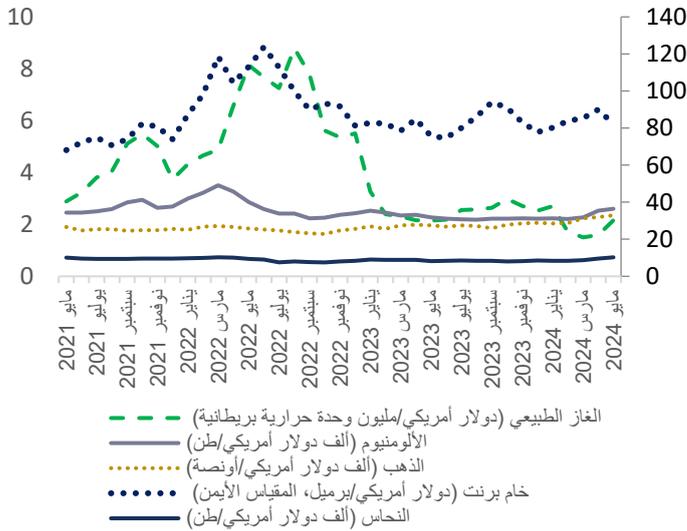
تحسن الأوضاع المالية العالمية مع تراجع معدلات التضخم وإشارات تخفيض أسعار الفائدة

الرسم البياني 9.1. مؤشرات الأوضاع المالية



المصدر: جولدمان ساكس

الرسم البياني 10.1. أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبيرغ، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وفي شهر إبريل 2024، ارتفع مؤشر أسعار الأغذية الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بنسبة 0.3% عن مستواه في شهر مارس 2024، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار اللحوم عالمياً، فضلاً عن زيادة أسعار الحبوب والزيوت النباتية، والتي فاقت في المقابل انخفاض أسعار السكر والألبان. ومع ذلك، في شهر التقرير، انخفضت قيمتها بنسبة 7.4% على أساس سنوي.

الأوضاع المالية العالمية

اشتدت الظروف المالية، المستقرة نسبياً في الولايات المتحدة والعالم خلال الربع الأول من عام 2024، في شهر إبريل 2024 قبل أن تتراجع في شهر مايو 2024 على خلفية تراجع التضخم في البلدان الرئيسية.

وتعزى حركة الارتفاع في الظروف المالية في الولايات المتحدة في شهر إبريل إلى الارتفاع الرسمي في معدل التضخم في شهر مارس والذي كان أعلى مقارنةً بالشهر السابق، وإلى توقعات السوق بأسعار فائدة أعلى لفترة أطول. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم مؤشر الولايات المتحدة الأكثر قوة في تشديد الظروف المالية في الولايات المتحدة، كما أثرت الظروف الأكثر تشديداً في الولايات المتحدة على الظروف المالية العالمية. وكانت التطورات في أسعار الفائدة الطويلة والقصيرة الأجل فضلاً عن تأثيرها اللاحق على تقييم الأسهم في الأسواق الناشئة، المحركات الرئيسية لمؤشر الظروف المالية العالمية الأكثر تشديداً في شهر إبريل.

ومع ذلك، شهدت الظروف المالية في الولايات المتحدة تحسناً في أعقاب إشارة السياسة النقدية التوسعية التي أطلقها بنك الاحتياطي الفيدرالي في أوائل شهر مايو ونظراً لبيانات أكثر مرونة في سوق العمل. فضلاً عن ذلك فإن المكونات الرئيسية الأخرى للمؤشر، مثل تقييم الأسهم وضعف الدولار، تفسر أيضاً بشكل جزئي تحسن الظروف المالية العالمية. ومن جهة أخرى، أشارت البنوك المركزية الكبرى، مثل البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، إلى خفض أسعار الفائدة تدريجياً على المدى القريب، وهو ما أدى إلى تراجع حدة الظروف المالية العالمية في الأونة الأخيرة.

وبشكل عام، ظلّت الأوضاع المالية أكثر شدة من متوسط السنوات العشر الأخيرة، لكنها تحسنت بشكل كبير مقارنة بمستويات 2009.

السلع الأساسية

شهد سعر نفط خام برنت تقلباً رغم بقاءه مرتفعاً منذ بداية العام، حيث ارتفع إلى 90.1 دولار للبرميل في شهر إبريل قبل أن يبلغ في المتوسط 82.1 دولار في شهر مايو 2024. ومع ذلك، لا يزال مستوى الأسعار أعلى بنسبة 9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ويشكل تمديد خفض إنتاج النفط الطوعي من قبل الدول في منظمة أوبك+ والتوترات الجيوسياسية العوامل الرئيسية التي تدفع أسعار النفط إلى الارتفاع. وبشكل مماثل، شهدت أسعار الغاز الطبيعي تقلباً خلال الأشهر الخمسة الماضية، حيث تقلبت بين 2.7 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر يناير 2024، وانخفضت إلى 1.25 دولار أمريكي في شهر مارس، وارتفعت مرة أخرى إلى متوسط 2.16 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر مايو 2024.

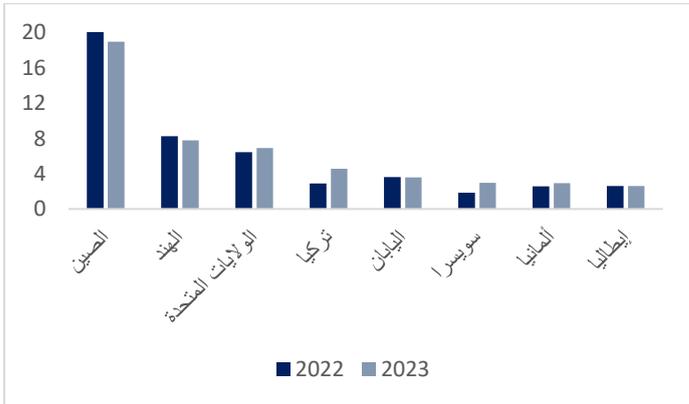
وفي عالم المعادن الثمينة، واصل سعر الذهب اتجاهه الإيجابي وسط توقعات خفض سعر الفائدة وزيادة الطلب بسبب التوترات الجيوسياسية. نتيجة لذلك، وصلت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق (أكثر من 2400 دولار للأونصة)، حيث شهدت قيمة الذهب في شهر مايو 2024 زيادة بنسبة 0.8% في المتوسط، في حين ارتفعت بنسبة 18.2% على أساس سنوي. وارتفعت أسعار النحاس والألومنيوم على أساس سنوي بنسبة 24.1% و14.9% على التوالي، حيث خفضت العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على المعادن روسية المصدر في شهر إبريل 2024، المعروف من هذه السلع.

الرسم البياني 11.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة من الصادرات غير النفطية)



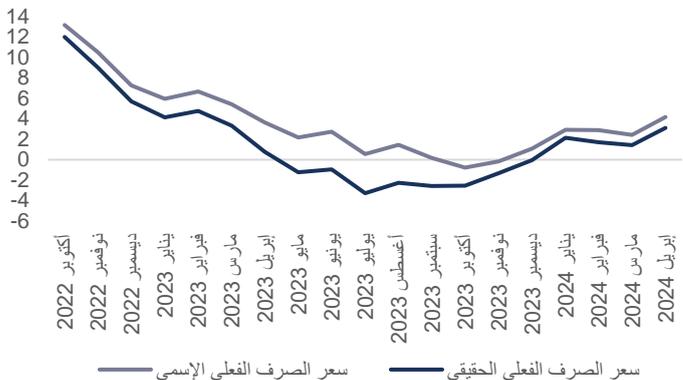
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 12.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 13.1. ارتفاع/انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (على أساس سنوي، %)



المصدر: بنك التسويات الدولية

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للسلع بدولة الإمارات في عام 2023 بنسبة 11.9% مقارنة بعام 2022، حيث بلغ 2,426 مليار درهم.

شهدت الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالعام السابق، بنسبة 15%، حيث بلغت 423.6 مليار درهم. ووفقاً للبيانات، أصبحت تركيا، التي تبلغ نسبتها من الصادرات 10.9%، الشريك الرئيسي للصادرات غير النفطية لدولة الإمارات، تليها الهند (10.5%) ثم المملكة العربية السعودية (9%). وتعكس الزيادة الملحوظة في الصادرات غير النفطية إلى تركيا تأثير اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الثنائية بين البلدين. وكانت أكثر السلع غير النفطية المصدرة هي الذهب، وتشكل 42.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية، تليها الزيوت البترولية، والزيوت المستخرجة من المعادن بنسبة (5.6%) ثم الألومنيوم (5.4%).

وسجلت عمليات إعادة التصدير نمواً في عام 2023، بنسبة 6.2%، وبلغت 618.9 مليار درهم. وظلت المملكة العربية السعودية، التي بلغت حصتها 11%، الوجهة الأهم لإعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات، تليها العراق (10.3%)، ثم الهند (7.2%). وسيطرت معدات الاتصالات والألماس على عمليات إعادة التصدير، وشكلت 18% و11.5% من الإجمالي على التوالي.

وارتفعت الواردات بشكل كبير بنسبة 13.8% في عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث بلغت 1,388.3 مليار درهم. وكانت هذه الزيادة تعزى إلى نمو قوي في القطاع غير الهيدروكربوني وارتفاع طفيف في قيمة العملة. وحافظت الصين على مكانتها كشريك رئيسي للواردات التجارية، حيث تشكل ما نسبته 19% من إجمالي الواردات، بينما كانت الهند بنسبة (7.8%) والولايات المتحدة بنسبة (6.9%) الشريك التجاري الثاني والثالث على التوالي. وكان الذهب، الذي بلغت حصته 20.4% السلعة المستوردة الرئيسية، تليها معدات الاتصالات (9.7%) ثم المركبات (6.5%) والألماس (4.8%).

سعر الصرف

ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للعملة الوطنية مقابل الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 4.2% على أساس سنوي في شهر إبريل 2024، مقارنة بنسبة 2.4% في الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وبشكل مماثل، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يعدل سعر الصرف الفعلي الاسمي بالنسبة لفروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 3.1% مقارنةً بالعام السابق، ويعادل هذا ارتفاعاً بنسبة 1.4% على أساس شهري. ويأتي هذا الارتفاع من سعر الصرف الاسمي الأقوى، ويعكس أيضاً معدل التضخم المنخفض بدولة الإمارات في مقابل شركائها التجاريين.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

تؤثر اتفاقيات أوبك+ على الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني، في حين من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً في عامي 2024 و2025

من المتوقع انتعاش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.9% في عام 2024، وأن يتسارع لاحقاً إلى 6.2% في عام 2025، من نسبة النمو البالغة 3.6% في عام 2023

تسارع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.3% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2023، مما يعكس قطاعاً هيدروكربونياً ديناميكياً وتحسناً في الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

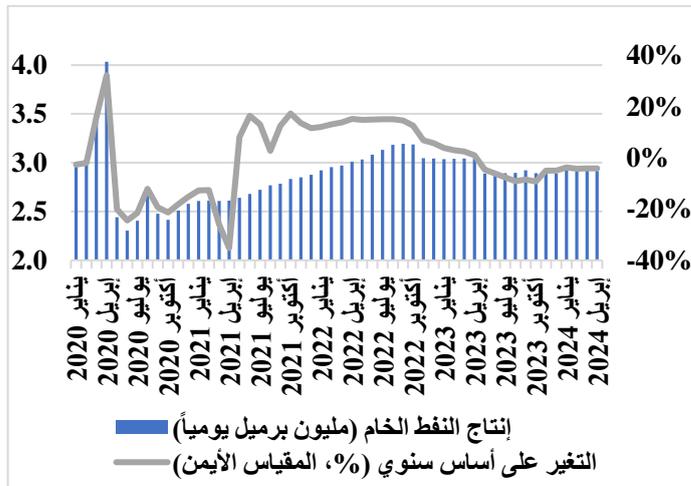
خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، بلغ متوسط إنتاج النفط 2.9 مليون برميل يومياً مما يمثل انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ومن المتوقع أن يظل عند هذا المستوى حتى نهاية عام 2024. وازداد إنتاج الغاز بنسبة 14.3% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024، مما عوض انخفاض إنتاج النفط. واستناداً إلى الأداء التاريخي الذي تحقق حتى الآن في عام 2024، والقرار الصادر عن اجتماع أوبك+ بشأن الإنتاج في شهر يونيو 2024، من المقرر أن ينمو القطاع الهيدروكربوني بنسبة 0.3% في عام 2024، يليه المزيد من التوسع بنسبة 8.4% في عام 2025.

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	2021	
6.2	3.9	3.6	7.5	4.4	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
5.3	5.4	6.2	7.1	6.5	الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني
8.4	0.3	3.1-	8.5	1.1-	الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام 2021-2023، وتوقعات المصرف المركزي للعامين 2024-2025.

الرسم البياني 1.2. متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

شهد الاقتصاد الإماراتي خلال الربع الرابع من عام 2023 توسعاً بنسبة 4.3% على أساس سنوي، وهي أعلى من النمو بنسبة 2.5% المسجلة في الربع الثالث من عام 2023. وترجع الزيادة ربع السنوية إلى كل من تسارع النمو غير الهيدروكربوني (والذي يُشكل 75% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي) وتحسن أداء القطاع الهيدروكربوني.

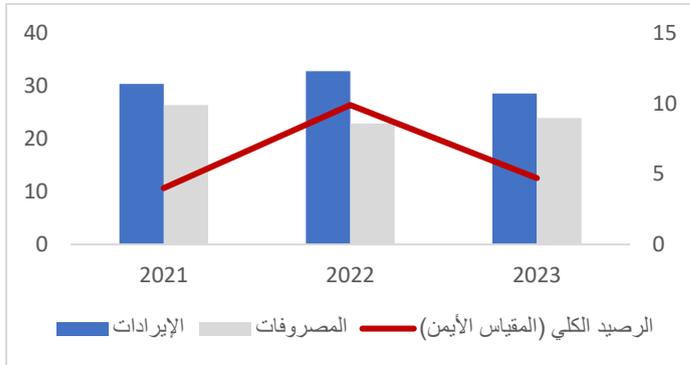
يتوقع المصرف المركزي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 نسبة 3.9%، مما يعكس إلى حد كبير الأداء القوي للقطاع غير النفطي. وتعزى توقعات النمو بشكل أساسي إلى قطاعات السياحة والنقل والخدمات المالية وخدمات التأمين والإنشاءات والعقارات والاتصالات، في حين يُعدّل تمديد تخفيضات إنتاج النفط خلال عام 2024 النمو الكلي بشكل جزئي. وبالنسبة لعام 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 6.2% مع توقع استمرار الاتجاهات في القطاع غير الهيدروكربوني، في حين من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط والغاز بشكل كبير.

ولا تزال التوقعات لعامي 2024 و2025 عرضة لعدم اليقين بدرجة كبيرة. وتشتمل مخاطر التطورات المعاكسة على اشتداد التوترات الجيوسياسية (بما فيها الاضطرابات في البحر الأحمر، والصراعات في غزة وبين روسيا وأوكرانيا)، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول، فضلاً عن إمكانية إجراء المزيد من عمليات خفض الإنتاج النفطي من قبل منظمة أوبك+. وعلى النقيض من ذلك، قد يتأثر النمو إيجابياً بخفض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، والذي قد يعزز الطلب الخارجي ويدفع تدفقات رأس المال الداخلة إلى الأسواق الناشئة.

الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني

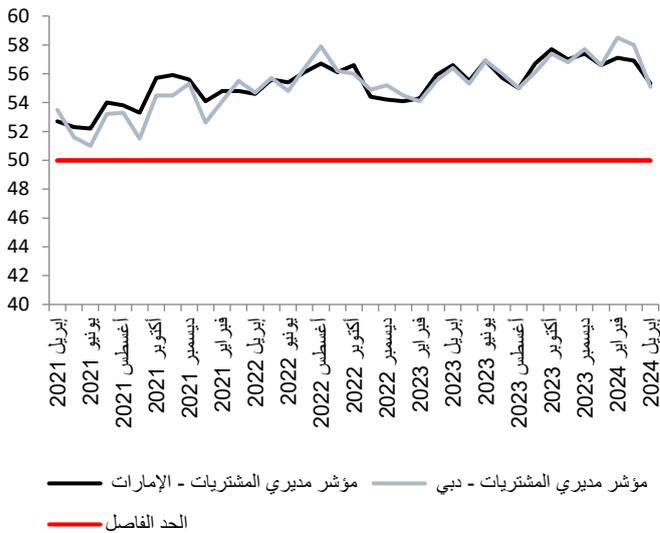
شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني تسارعاً إلى 6.7% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، مرتفعاً من 5.8% على أساس سنوي في الربع السابق، ويرجع ذلك إلى التسارع في الخدمات المالية وخدمات التأمين وأنشطة القطاع العقاري، والإنشاءات، والتصنيع. ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً عند نسبة 5.4% في عام 2024 ونسبة 5.3% في عام 2025، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التأثيرات الأساسية واستقرار تدفقات الهجرة.

الرسم البياني 2.2. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 3.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

ظل الرصيد المالي الموحد في عام 2023 إيجابياً عند 85.6 مليار درهم، أي ما يعادل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 184.2 مليار درهم أو 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. ويمثل انخفاض الفائض المالي تصحيحاً متوقعاً من مستوى قياسي في العام السابق وكان يرجع في المقام الأول إلى انخفاض الإيرادات المرتبطة بالنفط بنسبة 20%.

وانخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 13.9% إلى 526.1 مليار درهم (27.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين شهدت الضرائب انكماشاً بشكل طفيف بنسبة 3.2%، مقارنة بانخفاض قدره 28% في الإيرادات غير الضريبية الأخرى. وارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة 3.1% إلى 440.5 مليار درهم (23.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي للزيادة في المصروفات الجارية بنسبة 4.5% إلى 405.8 مليار درهم أو 21.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت المصروفات الرأسمالية بنسبة 10.8% لتصل إلى 34.7 مليار درهم (1.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، وظلت دون متوسط السنوات الخمس ما قبل كوفيد والذي بلغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبوجه عام، يظل القطاع المالي مستداماً، وسيكون أكثر قوة نتيجة لضريبة دخل الشركات التي تم استحداثها مؤخراً.

الاستثمار الخاص والاستهلاك

تشير المؤشرات إلى نشاط اقتصادي قوي في القطاعات الخاصة غير النفطية، حيث وصل مؤشر مديري المشتريات في شهر إبريل 2024 إلى 55.3، على خلفية ثقة الأعمال المتواصلة في التوقعات الاقتصادية. ويستند هذا التفاؤل إلى التوقعات باستمرار قوة الطلب والمبيعات، التي من المتوقع أن تدعم نمواً مطرداً في الإنتاج، إلى جانب احتمال إقامة مشاريع جديدة وزيادة الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، بلغ مؤشر مديري المشتريات في دبي 55.1 في شهر إبريل 2024، وهو ما يقابل مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات بأكملها ويشير إلى نمو مستدام في القطاع الخاص غير النفطي للإمارة.

وارتفع عدد الموظفين المشمولين في نظام حماية الأجور لدى المصرف المركزي ومتوسط الرواتب الشهرية للموظفين بنسبة 7.5% ونسبة 9.4% على أساس سنوي² في شهر إبريل 2024 على التوالي. وتشير هذه القراءات الإيجابية المتعلقة بالتوظيف ونمو الأجور إلى استهلاك محلي قوي ونمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي في الفترات المستقبلية.

² يتم حساب معدلات النمو الخاصة بالتوظيف ومتوسط الأجور باستخدام المتوسط المتحرك لمدة 3 شهور.

¹ يتم تجميع البيانات المالية السنوية لعام 2023 استناداً لبيانات أولية ربع سنوية من وزارة المالية.

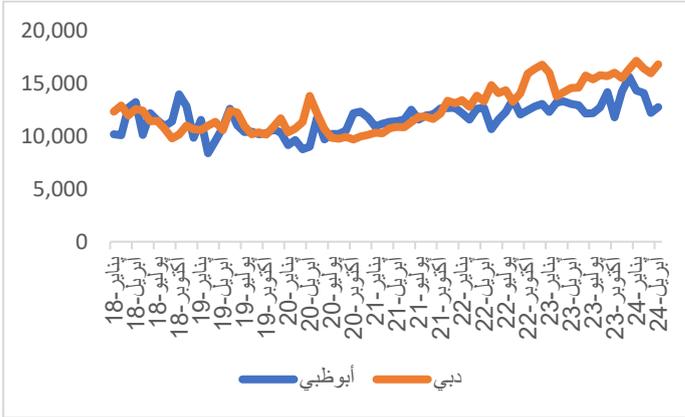
2-2 التحليل القطاعي

ارتفعت حركة المسافرين في مطاري أبوظبي ودبي الدوليين بشكل كبير، بنسبة 36.0% وبنسبة 8.4% على أساس سنوي على التوالي

سجلت قطاعات السياحة والضيافة نمواً بنسبة 11% في أعداد السياح في الربع الأول من عام 2024، وسط معدلات إشغال مرتفعة

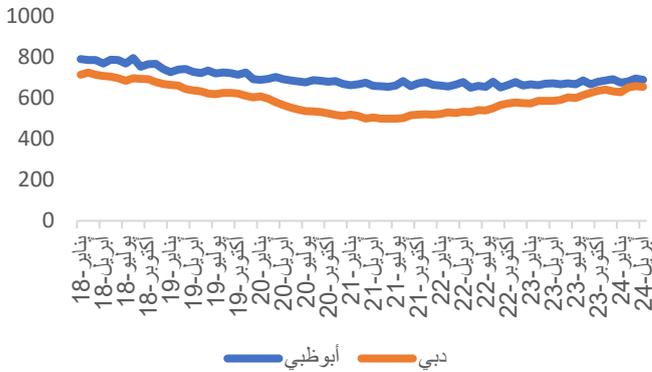
خلال الأشهر من يناير إلى إبريل 2024، ارتفع متوسط أسعار مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي ودبي بنسبة 3.3% وبنسبة 13.9% على أساس سنوي على التوالي، في حين انخفض النمو في أسعار الإيجارات بنسبة 2.6% وبنسبة 10.9%

الرسم البياني 4.2. متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (درهم لكل متر مربع)



المصادر: حسابات المصرف المركزي استناداً إلى البيانات من كوانتا ودائرة الأراضي والأموال في دبي

الرسم البياني 5.2. متوسط أسعار إيجارات الوحدات السكنية (درهم لكل متر مربع)



المصادر: حسابات المصرف المركزي استناداً إلى البيانات من كوانتا ودائرة الأراضي والأموال في دبي

يلخص هذا القسم التطورات الأخيرة في القطاع العقاري، وقطاعات السياحة والضيافة، وقطاع النقل، والتي تمثل مجتمعة 30% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

العقارات السكنية

تشير التقديرات إلى ارتفاع عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي في الأشهر من يناير إلى إبريل 2024 بنسبة 7.7% على أساس سنوي. وفيما يتعلق بأنواع العقارات، كانت الاتجاهات متباينة: ففي حين ارتفعت مبيعات الشقق بنسبة 47.8% على أساس سنوي، انخفضت مبيعات الفلل بنسبة 31% على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024. وكان النمو مدفوعاً على الأغلب بمبيعات الوحدات الجاهزة، والتي ارتفعت بنسبة 24.9% على أساس سنوي، في حين ارتفعت المبيعات على الخارطة بشكل طفيف بنسبة 0.8% على أساس سنوي. وشهد تدفق الفلل الجديدة تباطؤاً في سوق أبوظبي العقاري خلال العام الحالي، وتم بسرعة بيع معظم الوحدات العقارية قيد الإنشاء، والتي تم البدء بها في مواقع رئيسية في أبوظبي خلال العام الماضي، مما يشير إلى استمرار الطلب على عقارات أبوظبي.

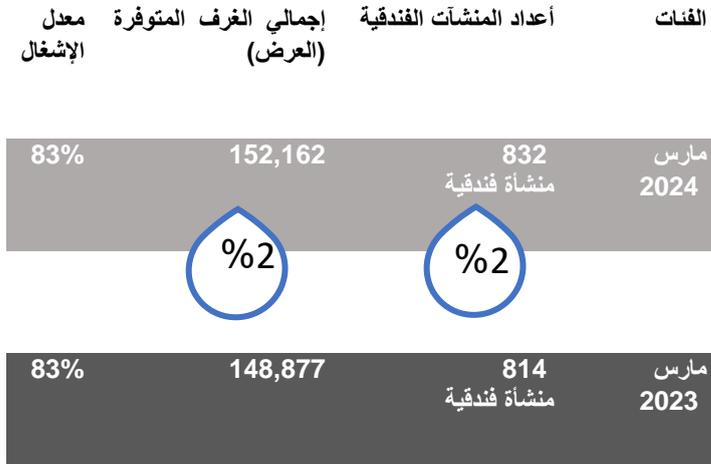
وارتفع متوسط سعر مبيعات العقارات السكنية بنسبة 3.3% على أساس سنوي خلال الأشهر من يناير إلى إبريل 2024 في أبوظبي. وأدى انخفاض الوحدات المعروضة من الفلل الجديدة إلى ارتفاع معدلات نمو الأسعار في هذا القطاع (6.6% على أساس سنوي)، مقارنة بالشقق، حيث ارتفع متوسط السعر بنسبة 2% على أساس سنوي.

وارتفعت مبيعات الشقق السكنية في دبي خلال الأشهر من يناير إلى إبريل 2024 بنسبة 34.4% على أساس سنوي، في حين انخفضت مبيعات الفلل بنسبة 6% على أساس سنوي. وارتفع العدد الإجمالي لمعاملات مبيعات العقارات السكنية في دبي بنسبة 28.4% على أساس سنوي، وكان ارتفاع المعاملات في القطاع خارج الخارطة أعلى مقارنة بنمو مبيعات الوحدات الجاهزة: 37.3% في مقابل 15.5% على أساس سنوي.

وارتفع متوسط سعر مبيعات العقارات السكنية بنسبة 13.9% على أساس سنوي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 في دبي، كما ارتفعت أسعار الشقق بنسبة 13.7% على أساس سنوي، وأظهرت أسعار الفلل نمواً بنسبة 12.2% على أساس سنوي خلال الأشهر من يناير إلى إبريل 2024.

وانخفض عدد معاملات الإيجارات السكنية في كل من أبوظبي ودبي، بنسبة 3.5% وبنسبة 8.4% على أساس سنوي خلال الأشهر من يناير إلى إبريل 2024. إلا أنه، وعلى الرغم من انخفاض عدد المعاملات، فقد ارتفعت أسعار الإيجارات في كلا الإمارتين، على الرغم من أن النمو في أسعار الإيجارات في دبي (10.9% على أساس سنوي) كان أعلى مقارنةً بأبوظبي، حيث تم تقدير ارتفاع متوسط أسعار الإيجارات بنسبة 2.6% على أساس سنوي.

الرسم البياني 6.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي في عام 2023 (تراكمي لمدة 3 أشهر)



المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

السياحة والضيافة

تشير البيانات الخاصة بالربع الأول من عام 2024 إلى أن دبي حافظت على مكانتها كوجهة سياحية عالمية رائدة، حيث بلغت معدلات إشغال الفنادق 83%، بشكل مساوٍ لأرقام العام السابق. وبينما ظلّ متوسط الإقامة لكل نزيل دون تغيير تقريباً عند 3.9 ليلة، فقد ارتفع العدد الإجمالي لليالي في الغرف المشغولة بنسبة 2% على أساس سنوي، بمجموع قدره 11.2 ليلة.

بالإضافة لذلك، سجلت دبي ارتفاعاً بنسبة 11% في عدد السياح القادمين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ومستفيدة من انتعاش الطلب على السفر عالمياً. وخلال هذه الفترة، استقبلت الإمارة 5.2 مليون زائر دولي، بزيادة من 4.7 مليون سائح في الربع الأول من العام السابق.

النقل

استقبل مطار زايد الدولي أكثر من 6.8 مليون مسافر في الربع الأول من عام 2024، مستفيداً من المرافق والخدمات ذات المستوى الأعلى في المبنى الذي افتتح مؤخرًا في أبوظبي. ويؤكد هذا على مكانة أبوظبي كمركز رئيسي للنقل، مع زيادة بنسبة 36% في أعداد المسافرين مقارنة بالربع الأول من عام 2023.

وشهد مطار دبي الدولي بداية مميزة في عام 2024، حيث سجل أكثر الأرباع السنوية من الناحية التشغيلية، مما يسلط الضوء على أهميته كمركز عالمي للطيران ومساهم رئيسي في اقتصاد دبي. وخلال الربع الأول، كانت هناك زيادة ملحوظة في حركة المسافرين، حيث عبر 23 مليون مسافر مباني المطار. ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 8.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مما يؤكد على ارتباطه القوي بالأسواق العالمية الرئيسية ودوره في تعزيز مكانة دبي كوجهة رئيسية للسياحة والأعمال على حد سواء.

علاوةً على ذلك، وافقت دبي على مشروع طموح بقيمة 128 مليار درهم لبناء مبنى جديد للمسافرين في مطار آل مكتوم الدولي. وسيؤدي هذا التوسع إلى زيادة حجم مطار دبي الدولي الرئيسي خمس مرات، ليصبح الأكبر في العالم من حيث الحجم والقدرة الاستيعابية، وقادراً على التعامل مع ما يصل إلى 260 مليون مسافر سنوياً.

2-3 التضخم

يتوقع المصرف المركزي أن يبلغ معدل التضخم في دولة الإمارات في عامي 2024 و2025 نسبة 2.3%

تسارع التضخم الكلي في شهر إبريل 2024 إلى 3.9 على أساس سنوي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الأسعار في فئة النقل

تواصل المكونات غير المتداولة في كونها المصدر الرئيسي للتضخم في دبي

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي (على أساس سنوي، %)

توقعات التضخم³

إبريل 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2024	الأوزان	
3.9	3.4	3.6	100.0	المؤشر العام
4.6	4.1	4.2	74.9	المكونات غير المتداولة
1.8	1.5	1.9	25.1	المكونات المتداولة
6.5	6.3	6.1	40.7	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
2.3	3.3	4.0	11.7	الأغذية والمشروبات
3.3	2.0-	1.8-	9.3	النقل
3.1	3.6	3.4	8.2	التعليم
2.2	2.0	2.4	6.1	المطاعم وخدمات الإقامة
0.1	0.2	0.7	5.7	المعلومات والاتصالات
1.2	1.2	1.6	5.1	الرعاية الشخصية، والحماية الاجتماعية وسلع وخدمات متنوعة
3.4	3.1	2.5	5.0	الملابس والأحذية
0.5	0.6	7.0	3.5	الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية المنزلية
0.2-	0.7-	2.3-	2.4	الترفيه والرياضة والثقافة
9.2	10.1	9.2	1.3	التأمين والخدمات المالية
0.2	0.1	0.7	0.9	الصحة
3.0-	3.0-	5.5-	0.3	التبغ

المصدر: مركز دبي للإحصاء، سنة الأساس 2021

عدّل المصرف المركزي توقعاته للتضخم نحو الانخفاض في دولة الإمارات لعام 2024 من 2.5% إلى 2.3%، حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأساسية والأجور والإيجارات بمعدل أقل مما كان متوقعاً سابقاً، مع ارتفاع قيمة الدرهم، بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى مزيد من الاعتدال في التضخم. وفي عام 2025، من المتوقع أيضاً أن يبلغ متوسط التضخم 2.3%، ويعزى ذلك أساساً إلى المكونات غير المتداولة في سلة المكونات مع ارتفاع الطلب المحلي.

محرك التضخم في دبي

انخفض معدل التضخم الكلي في دبي في الربع الأول من عام 2024 تماشيًا مع الاتجاهات العالمية، وظلّ دون المتوسط العالمي. ووفقاً لمركز دبي للإحصاء، بلغ متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك 3.4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024.

وفي شهر إبريل 2024، تسارع التضخم إلى 3.9% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع كبير في أسعار النقل (ثالث أكبر فئة في سلة الاستهلاك في دبي) بنسبة 3.3% على أساس سنوي مقارنة بمتوسط -2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024. ويعكس الارتفاع في أسعار النقل ارتفاع أسعار الطاقة العالمية نتيجة للصراعات الجيوسياسية، والمخاوف بشأن المخاطر المستمرة لسلسلة توريد السلع المعروضة.

وواصلت الأسعار في مجموعة الإسكان (بما في ذلك الإيجارات بالإضافة إلى الماء والكهرباء والغاز والأنواع الأخرى من الوقود، والتي تمثل 40.7% من سلة المستهلك)، ارتفاعها، لتصل إلى 6.5% على أساس سنوي خلال شهر إبريل بعد أن بلغت في المتوسط 6.3% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024. أما بالنسبة لمجموعة الأغذية والمشروبات، والتي تعد ثاني أكبر مجموعة في سلة الاستهلاك، فقد انخفض التضخم في شهر إبريل 2024 إلى 2.3% على أساس سنوي من متوسط 3.3% في الربع الأول من عام 2024.

وبشكل مماثل، تباطأ التضخم في جميع الفئات الأخرى في سلة الاستهلاك في دبي أو بقي دون تغيير في شهر إبريل 2024، مقارنة بمتوسطاتها في الربع الأول من عام 2024، باستثناء الملابس والأحذية، والصحة، والترفيه والرياضة والثقافة، والمطاعم وخدمات الإقامة.

³ في هذا القسم، جميع الأرقام الخاصة بالتضخم هي متوسطات خلال الفترة

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

نمو المجاميع النقدية ن₁ و ن₂ و ن₃ في الربع الأول من عام 2024 بنسب 15.6% و 19.4% و 16.9% على أساس سنوي على التوالي

حافظ المصرف المركزي على سعر الأساس دون تغيير عند 5.4% منذ شهر يوليو 2023

استمرار سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة دون سعر الأساس، لكن شهدت الفجوة مزيداً من التقلص في الربع الأول من عام 2024

المجاميع النقدية

استمر العرض النقدي في النمو بوتيرة قوية خلال بداية العام 2024. حيث ارتفع العرض النقدي ن₁ بنسبة 15.6% على أساس سنوي، ليبلغ 878 مليار درهم في نهاية شهر مارس 2024. ويعكس هذا زيادة بنسبة 13.6% على أساس سنوي في العملة المصدرة (16.7% من العرض النقدي ن₁) وزيادة بنسبة 16.0% في الودائع النقدية (85.5% من العرض النقدي ن₁). وقد ارتفع العرض النقدي ن₂ بنسبة 19.4% على أساس سنوي ليصل إلى 2,135 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة القوية في الودائع شبه النقدية (58.9% من العرض النقدي ن₂) بنسبة 22.1% على أساس سنوي. ونما العرض النقدي ن₃ بنسبة 16.9% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,583 مليار درهم. مما يعكس إلى حد كبير ارتفاعاً بنسبة 6.7% في الودائع الحكومية.

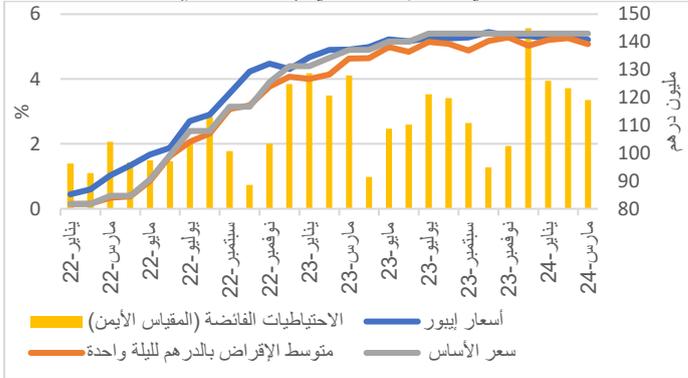
أسعار الفائدة

تماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حافظ المصرف المركزي على سعر الفائدة الرئيسي (سعر الأساس) الخاص به دون تغيير منذ شهر يوليو 2023 عند 5.4%. نتيجة لذلك، كانت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة دون سعر الأساس خلال الربع السنوي. وبلغ متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة 22 نقطة أساس تقريباً وهو أقل من سعر الأساس، الأمر الذي يعكس استمرار وجود حجم ضخم من الاحتياطيات الفائضة في القطاع المصرفي، والتي بلغت في المتوسط 128.6 مليار درهم.

ومع ذلك، تقلصت الفجوة بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الأساس وكذلك الفجوة بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الفائدة لليلة واحدة في الولايات المتحدة، على الرغم من ارتفاع مستويات فائض السيولة بشكل عام. وتحوّل الدافع النقدي إلى المنطقة السلبية خلال الربع الأخير على الرغم من استمرار صافي تدفقات رأس المال الكبيرة. واستوعبت العمليات النقدية الكبيرة (إلى جانب الزيادات الكبيرة في كل من رصيد حساب الدولة والعملة المتداولة) 67.5 مليار درهم من السيولة من النظام.

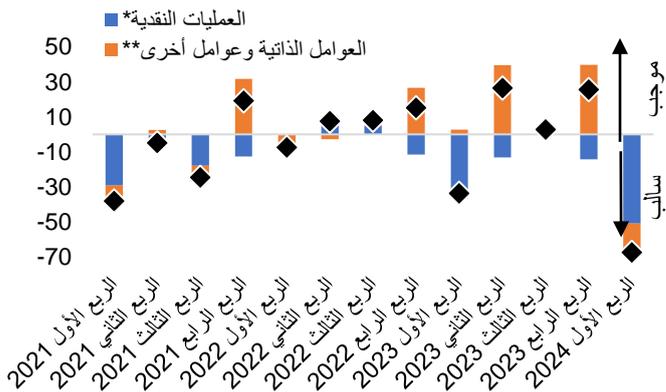
واتبعت أسعار الفائدة المحلية (عائدات الأذونات النقدية) بصفة عامة التغيرات في توقعات السوق لمسار سعر الفائدة في الولايات المتحدة. وارتفع حجم الأذونات النقدية القائمة إلى 214.8 مليار درهم في نهاية مارس، بعد أن كان 173.2 مليار درهم في نهاية عام 2023. وكان صافي الإصدار الذي تم تطويره مدفوعاً في الدرجة الأولى بجهود المصرف المركزي لامتصاص فائض السيولة المتزايد على مستوى النظام من الزيادة السريعة في صافي تدفقات الصرف الأجنبي خلال الربع السنوي. وبالتالي، استقرت الاحتياطيات الفائضة عند مستويات مرتفعة.

الرسم البياني 1.3. سعر الأساس وأسعار السوق النقدية (%) والاحتياطيات الفائضة في النظام المصرفي (مليون درهم)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

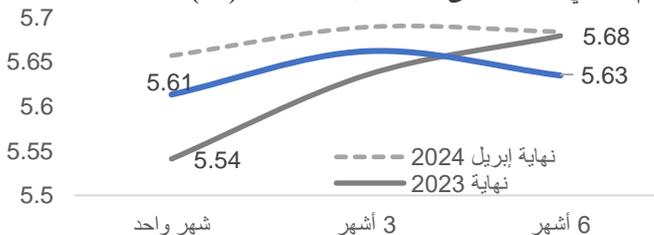
الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي (مليار درهم)



المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: * / العمليات النقدية الهيكلية والمحكمة (الأذونات النقدية، وشهادات الإيداع الإسلامية، ومقايضات صرف العملات الأجنبية). ** / العوامل الذاتية (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي التدفقات الرأسمالية، وعوامل أخرى) *** / يعكس الدافع النقدي صافي التغير في الرصيد الكلي للقطاع المصرفي، والعوامل الذاتية وكذلك العمليات النقدية. يشير الدافع الإيجابي إلى وجود قاعدة نقدية توسعية إما بسبب زيادة عامة في الميزانية العمومية للمصرف المركزي أو زيادة أكبر في الأصول (الخصوم) نسبة إلى انخفاض الخصوم (الأصول).

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأذونات النقدية (%)



المصدر: المصرف المركزي

7 يساوي العرض النقدي ن₃ العرض النقدي ن₂ بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

4 يتكون العرض النقدي ن₁ من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

5 يساوي العرض النقدي ن₂ العرض النقدي ن₁ بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

6 تشمل الودائع شبه النقدية على ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

2-3 التطورات المصرفية

أدى نمو الودائع بشكل قوي بنسبة 15.2% على أساس سنوي، إلى استمرار دعم ظروف التمويل والسيولة المواتية

يعكس استبيان توجهات الائتمان توجهات الائتمان الإيجابية في قطاعي الأسر والشركات

واصلت محافظة قروض النظام المصرفي توسعها بنسبة 8.0% على أساس سنوي، وسط قدرة وفيرة في الائتمان المصرفي

الجدول 1.3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	
4,255	4,075	3,952	3,873	3,765	إجمالي الأصول
%13.0	%11.1	%10.3	%12.3	%12.8	(التغير على أساس سنوي)
2,047	1,992	1,982	1,945	1,896	الائتمان الإجمالي
%8.0	%6.0	%5.8	%4.2	%3.5	(التغير على أساس سنوي)
1,777	1,738	1,740	1,717	1,674	الائتمان المحلي
%6.1	%5.3	%5.1	%3.5	%2.1	(التغير على أساس سنوي)
188	184	213	219	216	الحكومة
%12.8-	%13.0-	%0.0	%1.6-	%4.8-	(التغير على أساس سنوي)
298	293	280	264	245	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%21.4	%15.5	%9.7	%1.7	%7.1-	(التغير على أساس سنوي)
1,272	1,241	1,236	1,222	1,200	القطاع الخاص
%6.0	%5.8	%5.3	%5.1	%5.9	(التغير على أساس سنوي)
431	418	408	396	384	قطاع التجزئة
%12.1	%11.5	%10.7	%9.6	%7.7	(التغير على أساس سنوي)
842	823	828	826	816	الشركات
%3.2	%3.1	%2.9	%3.0	%5.1	(التغير على أساس سنوي)
18	21	11	12	13	المؤسسات المالية غير المصرفية
%44.9	%59.7	%18.5-	%10.2-	%18.1-	(التغير على أساس سنوي)
270	254	241	228	222	الائتمان الأجنبي
%21.8	%11.0	%10.7	%9.8	%15.2	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	
2,657	2,522	2,421	2,382	2,306	ودائع البنوك
%15.2	%13.5	%10.7	%13.9	%14.9	(التغير على أساس سنوي)
2,436	2,320	2,231	2,171	2,093	ودائع المقيمين
%16.4	%15.5	%13.9	%17.8	%16.8	(التغير على أساس سنوي)
420	402	423	426	406	القطاع الحكومي
%3.3	%1.2	%5.4	%34.2	%39.5	(التغير على أساس سنوي)
249	225	231	214	214	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%16.2	%3.7	%0.5-	%0.7	%10.4-	(التغير على أساس سنوي)
1,713	1,630	1,525	1,482	1,423	القطاع الخاص
%20.4	%20.8	%19.6	%17.1	%16.6	(التغير على أساس سنوي)
693	653	628	618	601	قطاع التجزئة
%15.3	%16.7	%17.1	%16.7	%15.1	(التغير على أساس سنوي)
1,020	977	896	864	822	الشركات
%24.2	%23.6	%21.4	%17.3	%17.7	(التغير على أساس سنوي)
54	64	51	50	49	المؤسسات المالية غير المصرفية
%10.0	%37.4	%3.8	%3.1	%20.8	(التغير على أساس سنوي)
221	202	190	211	213	ودائع غير المقيمين
%3.5	%5.2-	%16.8-	%15.0-	%0.7-	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

أصول النظام المصرفي وهيكله

بلغ إجمالي أصول قطاع النظام المصرفي في دولة الإمارات 4,255 مليار درهم في نهاية الربع الأول من عام 2024، مما يعني توسعاً بنسبة 13.0% على أساس سنوي. وظل عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات 61 بنكاً، وارتفع عدد البنوك الوطنية في دولة الإمارات إلى 23 بنكاً، مما يعكس ترخيص بنك إسلامي جديد. وأدى توجه القطاع المصرفي في دولة الإمارات نحو الرقمنة إلى مواصلة الانخفاض في العدد الفعلي لفروع البنوك.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

واصلت محافظة إقراض النظام المصرفي في دولة الإمارات نموها بنسبة 8.0% على أساس سنوي، وكان الإقراض المحلي، والذي نما بنسبة 6.1% على أساس سنوي إلى 1,777 مليار درهم في نهاية الربع الأول من عام 2024، الدافع الرئيسي للنمو الكلي في محافظة القروض. وضمن محافظة القروض المحلية، كانت الكيانات المرتبطة بالحكومة، والقروض للتجزئة والقروض للشركات في القطاع الخاص، المساهمين الرئيسيين في النمو، حيث حققت نمواً بنسبة 21.4% وبنسبة 12.1% وبنسبة 3.2% على أساس سنوي على التوالي. كما ظلّ التوسع في الائتمان المحلي لقطاع التجزئة على نطاق واسع، بقيادة قروض الرهن العقاري، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان. وارتفع الائتمان الأجنبي بنسبة 21.8% على أساس سنوي، وبشكل رئيسي للمقترضين من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

واصلت توجهات الائتمان المواتية وظروف التمويل والقدرة الوفيرة على الإقراض دعم النمو الائتماني. وظل نمو وودائع النظام المصرفي الإماراتي قوياً، حيث ارتفع بنسبة 15.2% على أساس سنوي اعتباراً من نهاية الربع الأول من عام 2024. وأدت الودائع لقطاع التجزئة المقيم وللشركات الخاصة إلى دعم نمو الودائع بقوة بزيادة بنسبة 15.3% و24.2% على أساس سنوي على التوالي. ومن ناحية أخرى، شهد نمو الودائع غير المقيمة اعتدالاً لاحقاً لمعدلات النمو السلبية خلال الأرباع السنوية السابقة، وواصلت نسبة القروض إلى الودائع تحسنها لتبلغ 77%، مما يعكس وفرة القدرة الائتمانية للقطاع المصرفي في دولة الإمارات.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

سلط استبيان توجهات الائتمان، الذي أجراه المصرف المركزي الضوء على الظروف الائتمانية القوية، وانعكس ذلك في نمو الطلب على القروض من جانب الأسر والشركات، وزيادة رغبة المؤسسات المالية في توفير الائتمان. وشهد الطلب على القروض الشخصية مزيداً من التحسن، في حين أظهر الإقراض للشركات أيضاً حيوية ائتمانية إيجابية، وإن كانت أضعف، مدفوعة بالطلب الاستثماري المتواصل. ولا تزال التوقعات الاقتصادية المواتية تدعم توجهات الائتمان الإيجابية على الرغم من السياسة النقدية المحكمة.

3-3 التطورات المالية

شهدت علاوات مبادلات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي مزيداً من الانخفاض على خلفية أسس قوية

ارتفاع أسعار الأسهم في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 25.4% على أساس سنوي في دبي وانخفاضها بنسبة 3.6% على أساس سنوي في أبوظبي

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مرونته مع وجود مصدات كافية لحماية رأس المال والسيولة

الجدول 3.3 مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

مؤشرات السلامة المالية

الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	
كفاية رأس المال					
18.0%	17.9%	18.5%	18.2%	17.8%	نسبة كفاية رأس المال
16.7%	16.6%	17.4%	17.0%	16.6%	نسبة الشق الأول من رأس المال
15.0%	14.9%	15.6%	15.3%	14.8%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
72.4%	74.0%	76.5%	73.8%	74.8%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
113.6%	112.1%	111.7%	114.4%	112.7%	نسبة صافي التمويل المستقر**
77.0%	79.0%	81.9%	81.6%	82.2%	نسبة القروض إلى الودائع
22.0%	22.0%	20.7%	20.8%	19.7%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
157.7	160.2%	151.0%	162.5%	154.8%	نسبة تغطية السيولة*
جودة الأصول					
2.3%	2.4%	2.7%	2.8%	2.9%	نسبة صافي القروض المتعثره***
5.6%	5.9%	6.6%	6.9%	7.1%	نسبة القروض المتعثره****
60.8%	60.6%	60.9%	61.6%	60.8%	نسبة تغطية مخصصات محددة
94.9%	93.7%	91.9%	92.7%	90.9%	نسبة تغطية إجمالي المخصصات

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

* تنطبق نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر على خمسة بنوك معتمدة.

** إن نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة هي لقطاع البنوك بدولة الإمارات.*** لا يشمل صافي نسبة القروض المتعثره على مخصصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، بالأخذ بالاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

**** بالنسبة لمنهجية تقارير نسبة القروض المتعثره ولنسبة صافي القروض المتعثره، يرجى الاطلاع المصرف المركزي (2019): المصرف المركزي يطور تقاريره الخاصة بالقروض المتعثره.

الجدول 4.3 أسواق الأسهم في دولة الإمارات

الربع الأول 2024	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	
3.6%	8.6%	0.3%	3.9%	4.0%	مؤشر أسعار الأسهم* على أساس سنوي
2,865	2,883	2,842	2,754	2,592	مليار درهم القيمة السوقية*
10.5%	12.0%	35.1%	40.3%	47.8%	مليار درهم القيمة المتداولة** على أساس سنوي
67	66	71	64	85	مليار درهم القيمة المتداولة** على أساس سنوي
21.5%	29.0%	19.5%	35.2%	15.4%	مؤشر أسعار الأسهم* على أساس سنوي
25.4%	19.4%	21.6%	6.1%	0.6%	مليار درهم القيمة السوقية* على أساس سنوي
723	672	690	631	589	مليار درهم القيمة المتداولة** على أساس سنوي
22.8%	16.3%	21.6%	13.8%	39.7%	مليار درهم القيمة المتداولة** على أساس سنوي
24	22	31	27	19	مليار درهم القيمة المتداولة** على أساس سنوي
27.5%	7.9%	56.1%	0.3%	16.3%	مليار درهم القيمة المتداولة** على أساس سنوي

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم خلال الشهر أو الربع،

** تشير إلى القيم في نهاية الشهر أو الربع

الجدول 5.3 الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2024	2023				2022	
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
40	44	36	40	43	53	57
65	71	70	81	78	107	126

المصدر: بلومبيرغ

ملاحظة: جميع القيم هي متوسط الفترة.

حافظ القطاع المصرفي في دولة الإمارات على مستويات رأسمال كافية بشكل إجمالي، وظلت نسب كفاية رأس المال الإجمالية أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.0% وتحسنت نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول إلى 15.0%، وارتفع كل منهما بنسبة 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي.

وواصلت الودائع في النظام المصرفي الإماراتي النمو بأرقام مزدوجة، مما ساهم في وفرة السيولة ومصدات حماية التمويل. وواصلت نسب السيولة والتمويل تحسناً حيث بلغت نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر 157.7% و113.6% على التوالي.

وتحسنت نسبة جودة الأصول في النظام المصرفي الإماراتي بشكل طفيف، مما ساهم في انخفاض في حجم القروض المتعثره. وتحسنت صافي نسبة القروض المتعثره إلى 2.3% وكذلك نسبة القروض المتعثره إلى 5.6% خلال الربع الأول من عام 2024. وارتفع إجمالي نسبة تغطية المخصصات إلى 94.9% ونسبة تغطية المخصصات المحددة إلى 60.8%.

أسواق الأسهم

انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 3.6%، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2024، وتراجعت القيمة السوقية بشكل طفيف إلى 2.9 تريليون درهم، نظراً لانخفاض أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى التي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول بشكل حر. كما ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 25.4%، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2024، وارتفعت القيمة السوقية إلى 723 مليار درهم. وانضم لسوق دبي المالي أكثر من 44 ألف مستثمر جديد، منهم 85% من المستثمرين الأجانب.

مبادلات مخاطر الائتمان

بالنسبة لحكومة أبوظبي، انخفضت مبادلات مخاطر الائتمان من 44 نقطة أساس في شهر ديسمبر 2023 إلى 40 نقطة أساس في شهر مارس من عام 2024. وظل مستوى مبادلات مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضاً، مما يشير إلى حيوية اقتصادها، ومثانة مركزها المالي وصناديق الثروة السيادية الكبيرة. ولا تزال أبوظبي تتمتع بأحد أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وانخفضت مبادلات مخاطر الائتمان في دبي أيضاً من 71 نقطة أساس في الربع الرابع 2023 إلى 65 نقطة أساس في مارس 2024.

3-3 تطورات قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين يتمتع برسملة جيدة بشكل إجمالي في الربع الأول من عام 2024، مع معدلات كفاية رأس المال ونسب أرباح جيدة

ارتفعت المخصصات الفنية بنسبة 6.9% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024

ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 18.5% على أساس سنوي وارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 18.3% في الربع الأول من عام 2024

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه خلال الربع الأول من عام 2024، حيث انعكس ذلك من خلال الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. وظل عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 60 شركة، حيث يتألف القطاع من 23 شركة وطنية تقليدية، و10 شركات وطنية تكافلية و27 شركة أجنبية. وارتفع عدد المهن المرتبطة بالتأمين إلى 500 مهنة.

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 18.5% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024، وبلغ 21.1 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 24.6% على أساس سنوي، وزيادة أقساط التأمين الصحي بنسبة 15.1% على أساس سنوي، وزيادة أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 15% على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع في أقساط التأمين على المجموعات وعلى حياة الأفراد.

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 18.3% على أساس سنوي إلى 8.4 مليار درهم في الربع الأول من عام 2024. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في المطالبات المدفوعة للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 47.1%، على أساس سنوي، وفي التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال.

ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁸ لجميع أنواع التأمين بنسبة 6.9% على أساس سنوي ليصل إلى 78.8 مليار درهم في الربع الأول 2024 مقارنةً بمبلغ 73.7 مليار درهم في الربع الأول 2023. وبلغ حجم الأصول المستثمرة لقطاع التأمين 72.2 مليار درهم (54.8% من إجمالي الأصول) في الربع الأول من عام 2024 مقارنةً بمبلغ 70.5 مليار درهم (54.9% من إجمالي الأصول) في الربع الأول من عام 2023. وبلغت نسبة الاحتفاظ⁹ من أقساط التأمين المكتتبة لجميع أنواع التأمين 50.2% (10.6 مليار درهم) في الربع الأول من عام 2024، مقارنةً بنسبة 53.2% (9.5 مليار درهم) في الربع الأول من عام 2023.

مؤشرات سلامة التأمين

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات يتمتع برسملة جيدة بشكل إجمالي. وزادت نسبة الأموال الذاتية¹⁰ إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال إلى 376.9% في الربع الأول من عام 2024، مقارنةً بنسبة 340.6% في الربع الأول من عام 2023. وارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال إلى 194.8% في الربع الأول من عام 2024 مقارنةً بنسبة 198% في الربع الأول من عام 2023، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلب ملاءة رأس المال. وأخيراً أنخفضت نسبة الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان إلى 301.5% في الربع الأول من عام 2024 مقارنةً بنسبة 309.3% في الربع الأول من عام 2023. ومن حيث الربحية، ارتفع صافي الربح الإجمالي إلى صافي الأقساط المكتتبة إلى 8.0% في الربع الأول من عام 2024، مقارنةً بنسبة 7.8% في الربع الأول من عام 2023. وارتفع عائد متوسط الأصول إلى 0.6% في الربع الأول من عام 2024، مقارنةً بنسبة 0.5% في الربع الأول من العام السابق.

الجدول 6.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

الربع الأول	2023			الربع الأول	البند
	كامل السنة*	الربع الأول - الربع الثالث	النصف الأول		
21.1	53.5	42.0	27.2	17.8	1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
8.1	20.8	16.6	9.9	6.5	• الممتلكات والمسؤوليات
10.7	26.0	20.1	14.0	9.3	• التأمين الصحي
2.3	6.7	5.3	3.3	2.0	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
8.4	31.7	23.1	14.1	7.1	2- إجمالي المطالبات المدفوعة
2.5	7.5	5.7	3.9	1.7	• الممتلكات والمسؤوليات
4.9	20.1	14.4	9.2	4.9	• التأمين الصحي
1.0	4.1	3.0	1.0	0.5	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
78.8	75.8	75.0	76.7	73.7	3- المخصصات الفنية
72.2	76.8	74.4	72.9	70.5	4- إجمالي الأصول المستثمرة
131.7	131.7	131.6	127.7	128.3	5- إجمالي الأصول
27.9	27.8	27.9	27.0	26.3	6- إجمالي حقوق الملكية

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

الربع الأول	2023			الربع الأول	البند
	كامل السنة	الربع الأول - الربع الثالث	النصف الأول		
50.2	53.2	52.5	53.8	53.2	1- نسبة إعادة التأمين نسبة الاحتفاظ
376.9	364.2	349.8	352.4	340.6	2- نسب كفاية رأس المال الأموال الذاتية إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال
194.8	217.1	207.3	203.4	198.0	الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال
301.5	309.4	310.6	308.9	309.3	الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان
8.0	8.8	12.1	10.4	7.8	3- نسب الأرباح صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة
0.6	0.35	0.6	0.5	0.5	العائد على متوسط الأصول

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات تقديرية

¹⁰ تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

⁸ المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والتعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

⁹ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	---	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504